

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

٩ جوان ٢٠١٧

الهيئة العامة للاستثمار
ومراقبة المسار اللامركزي

صندوق القروض ١٢٥ / ١٧

ومساعدة الجماعات المحلية

2726

جع

إلى

السادة الولاية ورؤساء النبابات الخصوصية

الموضوع : حول إعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2018.

المرجع :- مكتب الإدارة العامة للجماعات المحلية عدد 6103 بتاريخ 16 أوت 2016.

- جلسة اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية المنعقدة بتاريخ 30 ماي 2017.

وبعد، أشرف بإعلامكم أنه عملاً بمقتضيات الفصل 139 من الدستور الجديد للجمهورية التونسية القاضي بإلزام الجماعات المحلية إلى اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية في ما يخص مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة إنجاز كل البرامج التنموية، وبالرجوع للأمر عدد 3505 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمندرج في إطار برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية المعتمد من طرف الجمهورية التونسية و بموجب القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية المؤرخ في 13 جويلية 2015 والمتعلق بضبط الشروط الدنيا المستوجبة لتحويل المساعدات السنوية من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إلى الجماعات المحلية والذي ينص ضمن فصله الأول بالنقطة المتعلقة بالشرط الأدنى الثالث المسوغ على "مصادقة مجلس الجماعة المحلية على البرنامج الاستثماري السنوي لسنة الانتفاع بالمساعدة المعد وفق المنهجية التشاركية في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة التي تسبقها"، على أن يشمل هذا البرنامج كل الإعتمادات المبوبة بالعنوان الثاني المخصص للاستثمار، وهو ما لا يمكن تحقيقه باعتماد آلية الميزانية التشاركية التي تقصر على تخصيص جزء فقط من اعتمادات العنوان الثاني للمشاركة.

وبالتالي فإن اعتماد آلية الميزانية التشاركية لا تمكّن البلديات من الانفاق بالمساعدات التي تدرج ضمن برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية الذي يضم عديد الشروط والمراحل الواجب استيفاؤها.

عما وأن منهجية إعداد برنامج الاستثمار السنوي التشاركي لسنة 2017 ستكون موضوع تقييم بهدف تحسينها وتحييئها على ضوء ما تمت ملاحظته وتوجيهها إلى الجماعات المحلية لاعتمادها في إعداد برنامج الاستثمار السنوي لسنة 2018.

على هذا الأساس، المرجو العمل على اعتماد المنهجية التي سيتم موافقاتكم بها للتمكن من الانفاق بالمساعدات الموظفة وغير الموظفة.

ونظراً لأهمية الموضوع، المطلوب السهر على حسن تنفيذ ما تقدم وإيلاته ما يستحق من عنابة ومتابعة.

رئيس الهيئة

المدير العام

مختار الهمامي

سامي المكي

المدير العام

سامي المكي